**وَثِيقَة مَعْلُومَات الْمَشرُوع**

**مرحلة التقييم**

رَقْم التَّقرِير: 100897

|  |  |
| --- | --- |
| **اسْم الْمَشرُوع** | مَشروع تحسين نظام إمداد المياه والصرف الصحي (P101289) |
| **الْمَنطِقة** | مَنطِقة الشَّرق الأَوسَط وَشَمَال إِفْرِيقِيا |
| **الْبَلد** | الضِّفَة الْغَربِية وَقِطَاع غَزَة |
| **الْقِطَاعَات** | إمداد الْمِيَاه بنسبة (50%)، مُعالجة الْمِياه العادمة والتخلص مِنها بنسبة (27%)، الإِدَارة الْعَامة – المياه والصرف الصحي والحماية مِن الفيضانات بنسبة (23%)؛ |
| **الْمَوَاضِيع** | خدمات عمرانية وإسكانية للفئات الفقيرة بنسبة (76%)؛ وخدمات البنى التحتية لتنمية القطاع الخاص بنسبة (24%) |
| **أَدَاة الإِقرَاض** | قرض استثماري خاص |
| **مُعرف الْمَشروع** | P101289 |
| **الجهات الْمُقترضة** | مُنَظَمة التَّحرِير الْفِلسطِينية |
| **الْوَكَالة الْمُنَفِذة** | سُلْطة الْمِيَاه |
| **الْفِئة الْبِيئة** | الفئة (ب) – أي يتطلب تقييماً جُزئياً |
| **تَاريخ إعداد/تحديث وَثِيقَة مَعْلُومَات الْمَشرُوع** | 06 تشرين الثاني، 2012 |
| **التَّارِيخ الْمقدر لِإِقرار مَجلس الإِدارة** | 27 تشرين الثاني، 2012 |
| **قرار المراجعة التقيمية (من مُذكرة القرار)** | صَرحت الْمُرَاجعة بالمضي قُدماً بالإعداد |
| **قرارات اخرى** | عملية تجهيز المسار 2 |

أولاً. السياق الاستراتيجي

السياق القطري

1. إن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصاد هش يعتمد اعتمادا كبيرا على مساندة المانحين. ففي عام 2012، أدى انخفاض معونات المانحين مقترناً بتباطؤ النمو وارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة والضفة الغربية، إلى حدوث أزمة اقتصادية.
2. خلال الفترة 2008– 2010، نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للضفة الغربية بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 9 في المائة، مما يعكس سلامة الإدارة الاقتصادية والإصلاحات التي تتم مساندتها بمعونات المانحين، وكذلك تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة داخل الضفة الغربية. ومع ذلك، هبط معدل النمو ليصل إلى 5 في المائة في عام 2011 والربع الأول من عام 2012، بينما ارتفع معدل البطالة إلى 19 في المائة في النصف الأول من عام 2012، مقابل 16 في المائة خلال الفترة نفسها من عام 2011.
3. بات الوضع في غزة أكثر إثارة للقلق في ظل تراجع معدل النمو إلى 6 في المائة في الربع الأول من عام 2012، وذلك بعد أن شهد انتعاشاً في ناتجه الحقيقي بنسبة تزيد على 20 في المائة في الفترة 2010-2011 نتيجة تخفيف القيود التي تفرضها حكومة إسرائيل. ويُقدر معدل البطالة في قطاع غزة بنسبة تبلغ 30 في المائة في عام 2012، مقابل 28 في المائة في عام 2011.

أسفرت القيود الأمنية الإسرائيلية الصارمة على الوصول إلى قطاع غزة والخروج منه عن إيجاد معوقات أمام النشاط الاقتصادي والتي أدت بدورها إلى تفاقم حدة الفقر والمعاناة الاقتصادية. وتقتصر السلع المسموح قانوناً بدخولها إلى قطاع غزة عبر إسرائيل على 72 سلعة فقط تُستخدم للأغراض الإنسانية. ويجب أن تمر جميع صادرات قطاع غزة عبر إسرائيل. وقد سمح تخفيف القيود مؤخراً على الوقود وقطع الغيار وكمية محدودة من المستلزمات باستئناف بعض أنشطة الإنتاج في قطاع غزة.

1. تحد القيود المفروضة حالياً من مساهمة القطاع الخاص في نمو إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم ذلك، فقد زادت ثقة المستثمرين مع تخفيف القيود التي تفرضها حكومة إسرائيل وتحسّن الوضع الأمني ومستوى تقديم الخدمات بفضل تنفيذ السلطة الفلسطينية للإصلاحات.

تشكّل إعادة تأهيل شبكات البنية الأساسية في قطاع غزة، بما فيها شبكات المياه والصرف الصحي، جزءاً كبيراً من الانتعاش المطلوب لتحسن الاقتصاد. وقد تضررت هذه الشبكات ضرراً بالغاً عبر سنوات من الإهمال والتدمير. ولا يزال أصحاب مؤسسات الأعمال يواجهون مصاعب للإبقاء على الحد الأدنى من الخدمات على أمل أن تسمح لهم الظروف بمعاودة العمل بكامل طاقتهم. وخلصت دراسة مسحية أجراها الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية إلى أن 54 في المائة فحسب من المؤسسات الصناعية التي تعرضت للتدمير في ديسمبر/كانون الأول 2008 قد أعيد بناؤها بشكل كامل أو جزئي وأن 23 في المائة فحسب من القوى العاملة أعيد توظيفهم. وكلما طال أمد معاناة قطاع غزة تحت وطأة هذه القيود ولم تتم إعادة بناء البنية الأساسية، كلما صار الأمر أكثر صعوبة على مؤسسات الأعمال لتقوم باستئناف عملياتها العادية وعجزت البنية الأساسية الآخذة في التدهور عن تقديم الخدمات.

السياق القطاعي والمؤسسي

1. تعتبر المياه الجوفية المورد الرئيسي المتاح حالياً لتلبية احتياجات الفلسطينيين من المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي قطاع غزة، يتم استخراج المياه الجوفية رديئة الجودة بشكل مفرط. وتشهد مستجمعات المياه الساحلية التي تعد المصدر الوحيد للمياه الجوفية تدهوراً سريعاً بسبب تسرب مياه البحر وتلوث مصادر إعادة التغذية. وتُعد مستويات السحب لكل فرد من بين أدنى المستويات في المنطقة، إذ تبلغ حوالي 100 لتر للفرد يومياً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وطبقاً لدراسة نشرها البنك الدولي في عام 2009، تبلغ مسحوبات المواطن الفلسطيني من المياه نحو ربع مسحوبات المواطن الإسرائيلي. وتراجعت هذه المسحوبات على مدى السنوات العشر الماضية؛ ففي عام 2007 لم يتم سحب سوى 113 مليون متر مكعب من مكامن المياه الجوفية المشتركة في الضفة الغربية مقارنة بما بلغ 138 مليون متر مكعب في عام 1999. وعلى الرغم من قيام شبكة المياه بتغطية 90 في المائة من السكان و64 في المائة من المجتمعات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن انقطاع الخدمة يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستهلاك وحدوث آثار اقتصادية سلبية كبيرة. وتصل معدلات فقد المياه وتحصيل الفواتير إلى حوالي 40 في المائة و50 في المائة على التوالي.
2. يتم السحب بشكل مفرط من مستجمعات المياه الساحلية - مورد المياه الرئيسي في غزة – بمعدل يبلغ حوالي 100 مليون متر مكعب سنوياً. وتوفر مكامن المياه الجوفية في قطاع غزة أكثر من 95 في المائة من الطلب على المياه في القطاع. وتشير التقديرات إلى أن حجم ما تم سحبه في عام 2010 بلغ نحو 160 مليون متر مكعب مقسماً بالتساوي تقريباً بين سحب من آبار لأغراض زراعية أو منزلية. وتوفر شركة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميكوروت) قرابة 5 ملايين متر مكعب سنوياً. وتشير التقديرات إلى أن إعادة تغذية مكامن المياه الجوفية بمياه الأمطار تبلغ 50 -60 مليون متر مكعب سنوياً، ويصل العجز في موازنة موارد المياه إلى حوالي 100 مليون متر مكعب سنوياً. ويتسبب السحب المفرط من مكامن المياه الجوفية في تراجع منسوب المياه الجوفية، وتسرب مياه البحر، وتدهور جودة مياه مكامن المياه الجوفية.
3. تلوّث مياه الصرف المدارة بطريقة سيئة مستجمعات المياه الساحلية. ورغم ازدياد كميات مياه الصرف، فإنه لا توجد بنية أساسية كافية للقيام بعمليات الجمع والمعالجة. ولا تزال المعالجة في المحطات الموجودة بعيدة عن الاكتمال، فهناك كمية كبيرة من مياه الصرف غير المعالجة يتم طرحها في برك مفتوحة وإلقاؤها في البحر مباشرة. وتوجد في قطاع غزة أربع محطات لمعالجة مياه الصرف تقع في بيت لاهيا وغزة وخان يونس ورفح. وتتحمل هذه المحطات فوق طاقتها كما أن أوجه الخلل تتفاوت فيما بينها. وقد أدى القصور في معالجة مياه الصرف والتخلص منها إلى التلوث الشديد لمكامن المياه الجوفية التي يعتمد عليها معظم الغزاويين في إمدادهم بالمياه، وهو ما أسفر عن مشكلات خطيرة للصحة العامة، لاسيما بين الأطفال الصغار على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، هناك العديد من المشروعات الجديدة لتجميع مياه الصرف ومعالجتها في مختلف أنحاء غزة والتي يجري التخطيط لها أو أنها قيد الإنشاء. وتتيح إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة فرصاً لزيادة كفاءة استخدام المياه والحد من التلوث وتسهيل الإنتاج الزراعي.
4. شرعت سلطة المياه الفلسطينية، وهي الوكالة المنوط بها إدارة وتنظيم قطاع المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤخراً في تنفيذ برنامج إستراتيجي متجدد يهدف إلى تحسين إمدادات المياه في القطاع. وتسير هذه الإستراتيجية على مسارين رئيسيين: (1) إبطاء تدهور مكامن المياه الجوفية من خلال اتخاذ إجراءات تدخلية صغيرة نسبياً في المدى القريب، و(2) إدخال إجراءات تدخلية عالية الحجم مثل تحلية المياه بكميات كبيرة واستيراد المزيد من المياه من البلدان المجاورة للسماح لهذه المكامن باستعادة مياهها الجوفية على المدى المتوسط والبعيد. وتشتمل الإستراتيجية قصيرة الأجل على ثلاث مبادرات: (1) تحسين كفاءة مرفق مياه غزة، والحد من الفاقد، والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة بتحديث الشبكات وإعادة تأهيلها، وإعادة تهيئة نظام التوزيع لإدارة إمدادات المياه الإضافية؛ (2) إضافة نحو 13 مليون متر مكعب من المياه التي تمت تحليتها إلى شبكة إمدادات المياه بإدخال محطات تحلية منخفضة الحجم قصيرة الأجل في المحافظات التي تعاني من تدهور شديد في جودة المياه وزيادة في تسرب مياه البحر إلى مكامن المياه الجوفية، و(3) تجربة خطط إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة والتوسع في ذلك.

**ثَانِياً. الأهدَاف الإِنمَائِية لِلمَشرُوع**

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في تحسين جودة وكفاءة توفير خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي في قطاع غزة، وذلك من خلال ما يلي (1) إعادة تأهيل وتوسعة شبكات المياه والصرف الصحي الموجودة، و(2) تعزيز قدرات مصلحة مياه بلديات الساحل لتواصل تقديم خدمات المياه والصرف الصحي.

**ثَالثاً. وَصف الْمَشرُوع**

|  |
| --- |
| **اسْم الْمُكون** |
| **تحسين مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي** |
| ملاحظات (اختياري) |
| **اسْم الْمُكون** |
| **بناء قدرات مصلحة مياه بلديات الساحل والدعم التشغيلي لها** |
| ملاحظات (اختياري) |
| **اسْم الْمُكون** |
| إدارة المشروع ورصده وتقييمه |
| ملاحظات (اختياري) |

**رَابِعَاً. التَموِيل (بِمَلَايِين الدُّولَارات)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| إجمالي تكلفة المشروع: | 17.54 | اجمالي تمويل البنك: | 0.00 |
| الفجوة المالية: | 0.00 | | |
| **ذمصدر التمويل** | | | **المبلغ** |
| الجهة المقترضة | | | 0.00 |
| البنك الإسلامي للتنمية | | | 11.14 |
| التمويل الخاص | | | 6.40 |
| إجمالي التمويل | | | 17.54 |

**خَامِسَاً. التَّنفِيذ**

**مُكَوِنَات الْمَشرُوع**

المكون الأول: تحسين مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي.(11.29 مليون دولار أمريكي تتكون من 2.81 مليون دولار أمريكي مقدمة من الصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية و8.48 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية)

المكون الفرعي 1.1: إعادة تأهيل وتهيئة شبكات إمدادات المياه. (7.00 ملايين دولار أمريكي تتكون من 1.2 مليون دولار مقدمة من الصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية و5.8 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية). وسيقوم هذا المكون الفرعي بتمويل: (1) إقامة وتركيب ثلاثة خزانات مياه خرسانية مع محطات رفع مقواة وخطوط نقل للتوصيل بشبكات توزيع إمدادات المياه. وستتم إضافة خزانات المياه إلى الشبكة في ثلاثة مواقع محددة سلفا طبقا للخطة الرئيسية لإمدادات المياه. وسيتم توصيل هذه الخزانات بحقول الآبار الرئيسية التي تقوم بإمداد محافظتي المنطقة الوسطى وجنوب غزة بالمياه، كما ستُستخدم لتجميع إمدادات المياه من مصادر مختلفة لتحسين جودة المياه وأداء الشبكات ومساعدة مصلحة المياه على الوفاء بتقلبات الطلب على المياه؛ (2) إعادة تأهيل وتهيئة خطوط المياه الرئيسية وشبكات توزيع المياه في رفح ودير البلح وبني سهيلة وبيت لاهيا.

المكون الفرعي 1.2: إعادة تأهيل آبار المياه (1.76 مليون دولار أمريكي تتكون من 0.76 مليون دولار أمريكي مقدمة من البنك الدولي و1.0 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية). وسيقوم هذا المكون الفرعي بتمويل تحديث 30 بئر مياه وصيانة 160 بئراً لتغطية حالات التوقف غير المتوقعة ونقل خمسة آبار في محافظتي المنطقة الوسطى وجنوب غزة لتحسين العائدات وتقليل معدلات الطلب على الطاقة وخفض تكاليف إنتاج الوحدة وكذا تقليل الضغط على مكامن المياه الجوفية. وتشمل أعمال إعادة التأهيل تحديث الأنظمة الكهروميكانيكية والمولدات الكهربائية الاحتياطية ومضخات المياه للآبار في رفح وبني سهيلة ودير البلح والبلديات الأخرى في قطاع غزة.

المكون الفرعي 1.3: استبدال عدادات مياه الخدمات وتركيب عدادات المناطق. (0.90 مليون دولار أمريكي تتكون من 0.2 مليون دولار مقدمة من الصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية و0.7 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية). وسيمول هذا المكون الفرعي توريد وتركيب حوالي 12 ألف عداد مياه، حيث سيقوم البنك الإسلامي للتنمية بتقديم التمويل اللازم لتوريد وتركيب عشرة آلاف عداد فيما يقوم البنك الدولي بتمويل الألفي عداد الباقين، وهو ما سيشمل توفير عدادات قياس جماعية لكميات كبيرة من المياه ومقاييس ضغط في مناطق مختارة من الشبكة. وسيعمل هذا المكون على تحسين إعداد الفواتير وتحصيلها وتقليل فاقد الأنظمة.

المكون الفرعي 1.4: تحديث محطات رفع مياه الصرف وصيانتها. (1.63 مليون دولار أمريكي تتكون من 0.65 مليون دولار أمريكي مقدمة من الصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية و0.98 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية). سيمول هذا المكون الفرعي القيام بزيادة سعة خمس محطات رفع وصيانة 26 مضخة موجودة لتحسين مرافق الفحص وإجراءات الأمن والسلامة وتحديث الأنظمة الكهروميكانيكية لرفع مستوى الكفاءة والسلامة في محطات الرفع وتلبية الزيادة في الطلب.

المكوّن الثاني: بناء قدرات مصلحة مياه بلديات الساحل والدعم التشغيلي لها.(3.15 مليون دولار أمريكي تتكون من 0.49 مليون دولار أمريكي مقدمة من الصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية و2.66 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية)

المكون الفرعي 2.1: إنشاء مرافق مركزية (1.37 مليون دولار أمريكي تتكون من 0.07 مليون دولار أمريكي مقدمة من الصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية و1.3 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية). ويغطي هذا المكون تكلفة إنشاء وتأثيث وتجهيز المستودع وورشة العمل المركزية والمعمل المركزي للمياه ومياه الصرف. (سيقوم البنك الإسلامي للتنمية بتمويل إنشاء هذه المرافق فيما يقوم الصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية بتمويل المعدات).

المكون الفرعي 2.2: مساعدة فنية لمصلحة مياه بلديات الساحل (0.23 مليون دولار أمريكي من الصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية). سوف يتضمن هذا المكون الفرعي تقديم مساعدة فنية لتحسين أنظمة الإدارة لدى مصلحة مياه بلديات الساحل كأداة لتخطيط وتحسين خدمات العملاء، وتحسين تنظيم تعرفة الخدمة، والقيام بحملة للتوعية العامة والوصول إلى العملاء لإدخال أنشطة جديدة وتحسين رسوم التحصيل، وتلبية احتياجات التصميم الخاصة بمرافق إمدادات المياه والصرف الصحي الجديدة، والمساعدة في تحديد وإعداد مشروعات جديدة للإمداد بالمياه والصرف الصحي.

المكون الفرعي 2.3: مساعدة تشغيلية لمصلحة مياه بلديات الساحل (1.55 مليون دولار أمريكي تتكون من 0.19 مليون دولار أمريكي مقدمة من الصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية و1.36 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية). سيساند هذا المكون عمليات المصلحة من خلال تمويل شراء الكيماويات والكلور والمطهرات والوقود لتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي. وسوف تستخدم المصلحة هذه السلع في القيام بعملياتها لتواصل تقديم خدمات المياه والصرف الصحي لمواطني قطاع غزة.

**المكون الثالث: إدارة المشروع ورصده وتقييمه** (3.1 مليون دولار أمريكي من الصندوق الاستئماني الخاص بقطاع غزة والضفة الغربية)

ستقوم سلطة المياه الفلسطينية بإنشاء وحدة لإدارة المشروع تتولى مسؤولية القيام بأعمال التنفيذ اليومية للمشروع، بما في ذلك المشتريات وإدارة المشروع وعمليات مرافق المياه والصرف الصحي الخاصة بالمصلحة. وسيساند هذا المكون وحدة إدارة المشروع في قيامها بإدارة المشروع من خلال تمويل: (1) خبير رصد وتقييم خارجي، (2) إجراء مراجعة خارجية، (3) تكاليف التشغيل الإضافية لوحدة إدارة المشروع. وتشمل التكاليف الإضافية تشغيل 37 موظفاً بوحدة إدارة المشروع التابعة للمشروع الطارئ لإمدادات المياه في قطاع غزة الذي يموله البنك الدولي، داخل مصلحة مياه بلديات الساحل. وقد قامت سلطة المياه الفلسطينية بإعادة تعيين هؤلاء الموظفين وندبهم للعمل بوحدة إدارة المشروع. وستتولى الوحدة، بالتشاور مع الإدارات ذات الصلة بمصلحة مياه بلديات الساحل، إدارة عمليات تقديم الخدمات وصيانة المرافق.

**سَادِسَاً. السِّيَاسَات الْوِقَائِية (بِمَا فِي ذَلك الْمُشَاورَات الْعَامة)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السياسات الوقائية التي يُفعلها المشروع | نعم | لا |
| الْبند الأول مِن الإِجرَاء/السياسة التَّشغيلية الرَّابعة بشأَن التَّقِييم الْبيئي (OP/BP 4.01) | X |  |
| الْبند الرَّابع مِن الإِجرَاء/السياسة التَّشغيلية الرَّابعة بشأَن الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04) |  | X |
| الْبند السادس والثَّلاثون مِن الإِجرَاء/السياسة التَّشغيلية الرَّابعة بشأَن الغابات OP/BP 4.36)) |  | X |
| الْبند التَّاسع مِن السياسة التَّشغيلية الرَّابعة بشأَن إدارة الآفات ( (OP 4.09 |  | X |
| الْبند الحادي عشر مِن الإِجرَاء/السياسة التَّشغيلية الرَّابعة بشأَن الموارد المادية الطبيعية (OP/BP 4.11) |  | X |
| الْبند الْعَاشر مِن الإِجرَاء/السياسة التَّشغيلية الرَّابعة بشأَن الشعوب الأصلية OP/BP 4.10)) |  | X |
| الْبند الثّاني عشر مِن الإِجرَاء/السياسة التَّشغيلية الرَّابعة بشأَن إعادة التوطين الْقسري (OP/BP 4.12) |  | X |
| الْبند السَّابع والثَّلاثون مِن الإِجرَاء/السياسة التَّشغيلية الرَّابعة بشأَن سلامة السدود OP/BP 4.37)) |  | X |
| الْبند الخمسون مِن الإِجرَاء/السياسة التَّشغيلية السابعة بشأَن المشاريع الْمقامة على الممرات المائية الدولية (OP/BP 7.50) |  | X |
| الْبند الستين مِن الإِجرَاء/السياسة التَّشغيلية السابعة بشأَن المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60) |  | X |

**ملاحظات (اختياري)**

**سَابِعاً. جِهَات الاتصال**

|  |
| --- |
|  |
| |  |  | | --- | --- | | **البنك الدَّولِي** |  | | جهة الاتصال: | إياد رَمَّال | | المسمى الوظيفي: | خَبير أول بِمَجَال الْبُنى التَّحتِية | | رقم الهاتف: | 5366+6535 | | البريد الإلكتروني: | [irammal@worldbank.org](mailto:irammal@worldbank.org) | | **الجهة المقترضة:** |  | | الاسم: | مُنَظَمة التَّحرِير الْفِلسطِينية | | جِهة الاتصال: |  | | المسمى الوظيفي: |  | | رقم الهاتف: |  | | البريد الإلكتروني: |  | |  |  | | **الوكالات المنفذة:** |  | | الاسم: | سلطة المياه الفلسطينية | | جهة الاتصال: | مازن غنيم | | المسمى | رئيس سلطة المياه الفلسطينية | | رقم الهاتف: | 97222429022 | | البريد الإلكتروني: | mghunaim@pwa.ps | |
| . |
| **ثَامناً. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال مع:**   |  | | --- | | دار مَعلومات البنك الدولي | | شارع إتش 1818، | | واشنطن، العاصمة، 20433 | | هاتف: (202) 522-1500 | | فاكس: (202) 522-1500 | | الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop> | |